في 10 مايو 2023

وثيقة

(CUSARPA) المؤتمر الثاني لتنسيقيّة اتحادات نقابات وجمعيات المتقاعدين في البلدان العربيّة

عضو الاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات (UIS) المنضوية إلى الاتحاد العالمي للنقابات (FSM) بالتنسيق مع رابطة قدامى أساتذة الجامعة اللبنانيّة (APUL)

ممثلة بالسيد كيم بوكس (FSM) تحت الرعاية السامية للاتحاد العالمي للنقابات:

- التابع للاتحاد العالمي (UIS) أمين عام الاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات (FSM) للنقابات

- مسؤول اتحاد النقابات العالمي لنقابات العمال (FSM) في إسبانيا.

1. تقديم المؤتمر:

الإطار العام لاتحادات نقابات وجمعيات المتقاعدين في البلدان العربيّة والوضع السياسي.

تميز المؤتمر الثاني لتنسيقيّة اتحادات نقابات وجمعيات المتقاعدين في البلدان العربيّة (CUSARPA) بالخسارة المؤلمة لأحد منظميه د شبيب دياب، رئيس رابطة قدامى أساتذة الجامعة اللبنانيّة الذي وافته المنية قبل نهاية أعمال المؤتمر في11 مايو 2023.

وإثر هذه الحديثة الأليمة تقرر إطلاق اسم د. شبيب دياب، رئيس رابطة قدامى أساتذة الجامعة اللبنانيّة على المؤتمر. ليصبح: **"مؤتمر د شبيب دياب"** للمتقاعدين في البلدان العربية.

في البدء لا بد من التنويه والإشادة بالمجهودات المبذولة في إعداد الوثيقة الأساسية لمؤتمر د شبيب دياب التي تشكل أرضية للنقاش والتشاور بهدف وضع اللبنات الأساسية لتنظيم جهوي على مستوى الدول العربية، وإرساء هياكله وتحديد وظيفته، وكان من الضروري استحضار السياق العام للوضع النقابي والسياسي دوليا وعربيا والإحاطة بنقط القوة والضعف من اجل إنجاز هذه المهمة.

انعقد مؤتمر د شبيب دياب للاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات (UIS ل PeR) للاتحاد العالمي للنقابات (FSM) في بيروت يومي 10 و11 مايو 2023. جرى ذلك في سياق الأزمة البنيويّة للرأسمالية كنموذج مهيمن، يوضح، في جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، في هذه المرحلة التاريخية، كل القسوة والهمجية التي قدمت فيها وعرضت عليها الغالبية العظمى من البشرية.

إن الأزمة الزراعية والصناعية والمالية والبشرية لهذه الرأسمالية القاتلة والمتداعية والمحتضرة يتم التعبير عنها واستكمالها بطريقة طبيعية، بأشكال سياسية فاشية جديدة، وإقطاعية وسلطوية و ليبرالية محافظة، وكلها موجهة إلى نجاح هدف واحد:

الحفاظ على السلطة واستمرار الاستغلال الرأسمالي، من خلال أشكال وصيغ تستند إلى تحالفات انتخابية من لون واحد؛ أو إلى الهيمنة وقمع الحرّيات الديموقراطيّة، وصولا إلى الديكتاتوريّة، ولهذه الأشكال السلطويّة أهداف رئيسية تتلخّص بالهجوم على الحركة العمالية الطبقية وعلى الحركة النقابية لتدجينها.

ولا تتوانى الدولة عن استعمال جميع أجهزتها، فلا تقتصر على الجهاز القضائي ووسائل "الدعاية" (PROPAGANDE) بل تتعدّاها إلى السلطات التشريعية والتنفيذية والإعلامية والتربوية والمؤسساتية...لقمع كل أشكال الاحتجاجات.

وتختلف الصيغ والأساليب المستخدمة للحكم وفقًا للنموذج الرأسمالي، عمومًا كطبقة حاكمة، أو على وجه الخصوص كطبقة الأوليغارشية الإقطاعية، في شكلها وفقًا للبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان التي توجد فيها..

عندما كنا عاملين نشيطين، عانينا من الاستغلال والقمع والسرقة لعملنا وأجورنا وظروف عملنا السياسية أو الاجتماعية، من جانب الرأسمالية، سواء التي يقودها المحافظون الليبراليون أم التي يقودها الاشتراكيون الديمقراطيون أم اللوردات الإقطاعيون. وهؤلاء هم الذين نناضل ضدّهم اليوم في مؤتمر **د.شبيب دياب** للمتقاعدين وأصحاب المعاشات في الدول العربية . وسوف نسير الآن على المسار ذاته لنحقق مطالبنا التي ناضلنا من أجلها دائمًا

للحصول على أعلى معدلات الربح تسعى أنظمة الاستغلال الرأسمالية والحربية والإجرامية، إلى النزاعات المسلحة والمجاعات، والنهب غير المحدود لأي ثروة طبيعية أو ثروة أنشأتها الشعوب، فضلاً عن أوبئة وأمراض جرثوميّة بغية القضاء على كبار السنّ وأطفال الشعوب الفقيرة. وتتعرّض القطاعات الإنتاجية لضغوط شديدة من أجل حصول الطبقة الحاكمة على أكبر قدر من الأرباح. كذلك تسعى إلى حلّ أزماتها إلى تخفيض معاشات التقاعد باستخدام أساليب مختلفة، منها تخفيض مباشر لنسبة المعاشات، أو إلغاء حصة الزوجة وذوي العهدة، أو تخفيض المعاش إلى أدنى درجاته في حال وفاة المستفيد الأول.

أسهم التطوّر العلميّ، ولاسيّما الطب في ارتفاع المعدّل الوسطيّ للأعمار، الأمر الذي دفع عتاة الفكر الرأسماليّ إلى محاولة تخفيض معاشات التقاعد، وكأنّ هؤلاء المتقاعدين لا علاقة لهم بهذا التقدم العلمي الذي هو نتيجة طبيعيّة لتقدّم العقل البشريّ، وحتميّة تاريخيّة لتراكم المعرفة الإنسانيّة. ولهذا راحت الدوائر العميقة للنظام الرأسماليّ العالميّ تسعى، عبر شركات متعددة الجنسيات، إلى تخفيض عدد سكّان الأرض، عملاً بنظريّة "مال توس"، فدأبت إلى ابتكار أمراض وأوبئة وفيروسات من مثل كوفيد_19، الذي قضى على ملايين البشر، وبخاصة كبار السن، وسبّب خسائر كبيرة لخزائن الدول والمواطنين غاليا. وتلزم هذه الشركات متعددة الجنسيات جميع المواطنين الراغبين في السفر بالحصول على شهادة تلقيح، لا تصدر إلا بعد الأخذ جرعة أو أكثر من اللَّقاح، أو بعد الخضوع لاختبار غير مجاني، مع العلم أنّ الاحتكارات التابعة للدول الرأسمالية العظمى لا تعترف بغير اللقاحات التي تنتجها مخثراتها. لقد استخدمت هذه الشركات متعددة الجنسيات صحة الشعوب مرة أخرى لنهبه، وأصبحت الصحة سلاحًا في أيدي الرأسمالية من خلال شركاتها متعددة الجنسيات للسيطرة على ثروات الشعوب ونهبها.

هذه الزيادة في عدد أصحاب المعاشات والمتقاعدين على نطاق عالمي، تمتص الكثير من الموازنة العامة وتحشد مبالغ هائلة من الأموال، لا يمكن أن تكون مجالًا مغلقًا على شره الرأسماليين في هذه المرحلة من الأزمة.

لهذا السبب، بالنسبة للرأسماليين، فإن خصخصة هذه الكمية الهائلة من المال هدف ذو أهمية قصوى، ويترتب على ذلك أن الاتجاه الاستراتيجي للرأسمالية هو تخفيض المعاشات العامة الموجودة بالفعل عن طريق:

1) تحولات اقتصادية وسياسية في ظل الحروب والنزاعات المسلحة التي تقف ورائها الإمبريالية وعملائها من صهيونية ورجعية ودكتاتورية، وأثر كل ذلك على نضالات الشعوب بما فيها العربية من اجل الكرامة وحقوق الإنسان والانعتاق من الاستغلال.

2) زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة

3) تعديل معايير حساب الرقم القياسي لتكلفة المعيشة

4) تجميد جميع المعاشات ثمّ تخفيضها إلى حدود دنيا كلّما سنحت لها الفرصة لحلّ أزماتها الاقتصاديّة، وصولا إلى إلغائها، لتصبح مجرّد مساعدة اجتماعيّة كأننا لم نموّلها من المحسومات التي كانت تترتّب على رواتبنا في مرحلة الوظيفة. كذلك ستحاول أيضًا، الانقضاض على التقديمات الصحيّة والخدمات الاجتماعية في ظلّ زيادة مستمرة في أسعار المواد الغذائية والخدمات والنقل والاتصالات كل هذا بهدف أساسي يتمثل في خصخصة أكبر قدر ممكن من المعروض النقدي الضخم في المعاشات التقاعدية.

يضاف إلى ذلك أنّ الثورة التكنولوجية والبطالة، وبخاصةً بين الشباب، بمعدلات عالية جدًا تصل في بعض البلدان إلى 55 ٪، مما يجعل أصحاب المعاشات والمتقاعدين، في نظر الرأسمالية، قطاعًا غير مُجْدٍ، لأنّهم خرجوا من

دائرة الإنتاج أو بكلام آخر من دائرة الاستغلال الرأسماليّ، ولكن يمكن استغلالهم بشكل غير مباشر من خلال المعاشات التقاعدية أو المزايا الاجتماعية.

ويتطلّب هذا الوضع النضال مع كلّ المتضرّرين من الاستخفاف المتمادي بحياة المتقاعدين والموظفين العاملين على السواء، وابتكار أشكال تنظيمية وشعارات ملائمة تستجيب لأوضاع بلداننا عامّة، ولأوضاع كلّ بلد على حدة. ويصبح النضال المشترك حاجة ضرورية إذا ما أخذنا بالاعتبار أنّ أصحاب المعاشات والمتقاعدين سيشكّلون في المستقبل نسبة مرتفعة من السكان؛ ذلك أنّ هناك دراسات تشير إلى أن نسبتهم في عام 2050 ستكون أكثر من 30٪ من سكان العالم 35٪ من الناخبين، بما يعني أنّهم سيشكّلون قوة تستطيع – إذا أحسنت التنظيم - أن تمارس نفوذها السياسي بشكل دائم لتحقيق أهدافها.

من أجل ذلك، واحتفاءً بالمؤتمر الثاني لتنسيقيّة اتحادات نقابات وجمعيات المتقاعدين في البلدان العربيّة (CUSARPA)، مؤتمر شبيب دياب ومعه سننشئ الأسس التنظيمية والسياسية لنضال هذه الجماعة العريضة لمطالباتها العادلة.

رأى المؤتمر الثاني لتنسيقيّة اتحادات نقابات وجمعيات المتقاعدين في البلدان العربيّة وأصحاب المعاشات (CUSARPA) أنّ المتقاعدين وأصحاب المعاشات قادرون على أن يكونوا قوّة مناضلة فاعلة تستطيع أن تؤدّي دورها في عمليّة التغيير الاجتماعيّ، جنباً إلى جنب مع كل فئات المجتمع.

2.الأهداف العامة

2.1: ضرورة تشكيل قيادة إقليمية للدول العربية لتنسيقيّة اتحادات نقابات وجمعيات المتقاعدين في البلدان العربيّة (CUSARPA) من (UIS ل PeR) التابع ل (FSM) كأداة نقابية واتحادية حاسمة لمنطقتنا.

أشرنا بالفعل إلى أننا نواجه أزمة بنيويّة حقيقية للرأسمالية، اقتصادية وسياسية ذات أبعاد هائلة وذات طبيعة لا رجعة فيها، رغم بعض التحسينات، ولهذا السبب فإن أهميّة نضالاتنا النقابية تكمن في كونها تُراكِم النضال النقابيّ والسياسيّ لمواجهة حلّ أزمة الرأسمالية على حساب العمال وذوي الدخل المحدود والمتقاعدين على السواء.

وتبيّن الوقائع أنّ هناك العديد من البلدان التي لا يتمتع فيها العمال بالحد الأدنى من حقوق العمل، ومن الواضح أنهم لا يستفيدون من معاشات تقاعدية عامة كافية أو خدمات اجتماعية مجانية وعامة . ويُعَدُّ الحصول على هذه الحقوق مهمة أساسية وذات أولوية يجب أن يبدأها المؤتمر الإقليمي الثاني للمتقاعدين وأصحاب المعاشات في الدول العربية، وسيتم تنفيذها لاحقًا في كل بلد على حدة، مع الرغبة في التنسيق على المستوى الدولي. يجب أيضًا أن يؤخذ في الاعتبار أنه حتى في البلدان التي يتمتع فيها المتقاعدون وأصحاب المعاشات بحقوق معترف بها، لا يتم الدفاع

عنها بشكل كافٍ. بالإضافة إلى ذلك، يواجه النضال التقاعدي صعوبات منطقية (بسبب العمر) والصحة أو التنقل.وهناك ميل في العديد من النقابات (بما في ذلك النقابات الطبقية) إلى اعتبار المتقاعدين مساعدين نقابيين بسيطين نأخذ خبرتهم أو وقت فراغهم، والاستفادة من، دون تنظيمهم كمتقاعدين وأصحاب معاشات، من أجل حماية أفضل لحقوقهم على اختلاف أنواعها.

إن الفتوحات التي تم الحصول عليها في بعض البلدان بفضل نضالات العمال والشعوب وتلك التي تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال تقدم الاشتراكية طوال القرن العشرين، سيتم ضربها والتراجع عنها إذا لم ينتظم المتقاعدون للدفاع عنها. لهذا السبب، وبالنظر إلى الأهمية العددية والسياسية المتزايدة باستمرار لأزمة العلاقات العامة، فإننا ملزمون، من منطلق التضامن والمبادئ والمصالح الطبقية، بإنشاء منظمة ذات طابع إقليمي، يتم تنسيقها على المستوى العالمي للدفاع عن المبادئ والمصالح الحيويّة للمتقاعدين.

إن هيكل الاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات (UIS ل PeR) في الدول العربية لم يولد من العدم؛ فهو تعبير لمجموع تجارب النضالات النقابية والصراعات الاجتماعية، في المعسكر النقابي للمناضلين القدامى لوضع حد لاستغلال الإنسان للإنسان في جميع أنحاء العالم. سيتم تشكيله من قبل النقابيين الأكثر نضالاً وخبرة من العديد من البلدان ونعتقد أن تجربة النضال هذه يجب أن تنتقل إلى الأجيال الشابة ويجب وضعها في خدمة النضال النقابي العالمي من جميع جوانبه وواقعه.

ومن الضروري الإفادة من هذه التجربة نفسها، لتدريب المديرين التنفيذيين للنقابات العمالية وللتنظيم والمشاركة، لقيادة العمل النقابي للمتقاعدين، لذلك تتميز مقترحات التنظيم والعمل النقابي بمرونة كبيرة، على الأقل لفترة طويلة نسبيًا، اعتمادًا على الصعوبات من جميع الأنواع التي سنوجهها من أجل تنميتها. ويتطلب هذا تنظيماً بسيطاً أوأساسياً. ولن نحصل على مطالبنا إلا إذا تمكنا من دمج العديد من المتقاعدين وأصحاب المعاشات في العمل المنظّم، دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين والوضع. كل هذا في ديمقراطية أصيلة، مع النقد الدائم والنقد الذاتي، والغياب التام للطائفية. مبادئنا وأهدافنا يجب أن ندافع عنها بحزم ولكن بأفضل الأشكال.

وغالباً ما تكون الخطوات الأولى لهيكل جديد يتم تنظيمه صعبة في جميع المجالات، ولكن بشكل خاص في مجالات التشغيل والدعاية، لذلك نقترح أنه في هذه المرحلة من الهيكلة الإقليمية لنقابة العمال الدولية للمتقاعدين (UIS ل PeR)، أن نعرف كيف نجمع كل الاقتراحات وندرس كل المقترحات بطريقة جريئة من أجل توسيع نفوذنا في البيئة التي تكون فيها المنظمات الاتحادية في نقابتنا الدولية في طور التطور.سيتعين علينا أيضًا أن نعرف كيف نعتمد على الأصدقاء أو الرفاق أو المواطنين الذين في ظروف معينة، يمكنهم تقديم مساهمات مثيرة للاهتمام من جميع الأنواع.

من الضروري التذكير بالأهداف العامة التي تمت الموافقة عليها في أثينا، خلال المؤتمر الثامن عشر لاتحاد نقابات العمال العالمي (FSM)، وفي ديربان (جمهورية جنوب إفريقيا) خلال المؤتمر السابع عشر، وكذلك الوثائق المعتمدة في المؤتمر العالمي الأول لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات التي تم عقدها في برشلونة (إسبانيا) في فبراير 2014، بحيث يمكن من بينها وتكييفها مع واقعنا كمتقاعدين وأصحاب معاشات، تقديم اقتراح لأهداف محددة للعمل النقابي الإقليمي الذي يسمح لأكبر عدد من النقابات والجمعيات الطبقية بتنظيم نفسها حول التوجهات السياسية والنقابية والتنظيمية لاتحاد النقابات العالمي (FSM) واتحادنا النقابي الدولي (UIS) الواعد للأشخاص المتقاعدين وأصحاب المعاشات.

إن تنظيم أكبر عدد ممكن من المتقاعدين وأصحاب المعاشات في منظمة وحدوية وديمقراطية وحديثة ومستقلة مناضلة هو هدف وفرصة لتوجيه عمل ذي طبيعة إستراتيجية أساسية. ومن خلال احترام جميع الخبرات والخصوصيات، سيكون من الأكثر كفاءة تنظيم المتقاعدين وأصحاب المعاشات، قدر الإمكان، في مكان إقامتهم، كمعيار عملي ذي طبيعة عملية، يقوم على انخفاض تنقل أصحاب المعاشات والمتقاعدين، سيسهل اجتماعاتهم وتنظيمهم النشط، القادر على التدخل علنًا وقبل كل شيء قادر على أن يكون فعالًا بشكل متزايد.

تم تبني الأهداف التي حددها المؤتمر السادس عشر للاتحاد العالمي لنقابات العمال (FSM) على المستوى العالمي من قبل نقابتنا العمالية الدولية (UIS) في مؤتمرها التأسيسي:

- محاربة الفساد وزجر المفسدين مستعملي وناهبي أموال صناديق التقاعد حدا فراغها في بعض الأحيان، وضرورة إرساء إصلاحات أنظمة التقاعد على قواعد الشفافية والنزاهة والحماسية.

- اعتبار زيادة إعداد المتقاعدين بفئاتهم المتنوعة وإدراك أهمية تضامنهم وتوحيد صفوفهم والوعي بالاتجاه العالمي نحو تعددية الأقطاب، إضافة للعمل على مراكمة التجارب الناجحة على المستويات الدولية، كلها فرص متاحة لتقوية نضالات المتقاعدين.

- النضال من أجل وحدة الطبقة العاملة.

- انضمام أعضاء جدد إلى التنظيم النقابي الطبقي والنضال.

لهذا الغرض، سيتعين على الاتحاد الدولي للمتقاعدين وأصحاب المعاشات (UIS ل PeR)، في كل قارة، دمج الإطارات التنفيذيين لنقابات العمال، الذين سيصلون إلى سن التقاعد.

- الأممية كأساس دائم وغير قابل للتدمير لعملنا النقابي.

- تدريب دائم ومتطور لقيادة المعركة الأيديولوجية ضد العدو في جميع المجالات.

- ضرورة استخدام النضال بكافة أشكاله.

- تنظيم النضالات حول الاحتياجات والمواقف الحالية.

- الاستخدام المكثف لجميع وسائل الاتصال الممكنة في متناول أيدينا.

- حاول دائمًا التأكد من أن الصراعات تنتهي بانتصارات، مهما كانت صغيرة.

-حاول الاندماج في منطقة نفوذنا أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص.

- المهاجرون، في سياق العولمة، يشكلون مجموعة مهمة للاندماج.

سيتعين علينا تصور النضالات وعواقبها، ليس فقط على أنها انتصارات أو هزائم فورية، ولكن على العكس من ذلك، يجب أن يتضمن تقييمها انعكاسات حول مفاهيم مثل "تجميع القوى"، "التقدم التنظيمي و / أو السياسي"، "التنمية من الوعي الطبقي، إلخ.

كل هذه الأهداف يجب أن نجعلها لنا، لتنسيقيّة اتحادات نقابات وجمعيات المتقاعدين في البلدان العربيّة (CUSARPA) من الاتحاد الدولي للمتقاعدين وأصحاب المعاشات (UIS ل PeR)، ومرافقتهم بالإضافة إلى تلك الخاصة بنا والتي يمكن أن تكون على سبيل المثال لا الحصر:

- الحق في الغذاء الكافي كماً ونوعاً

- مياه مجانية وعالية الجودة.

- الحق في معاش عام لائق وكافي.

- الحق في السكن اللائق.

- الحق في الوصول المجاني إلى جميع الخدمات العام.

- الحق في صحة جيدة مع رعاية عامة ومجانية.

- الحق في إثراء أوقات الفراغ.

- الحق في الكرامة الشخصية والاجتماعية.

- الحق في التدريب والمعلومات.

- الحق في دُور التقاعد العامة والمجانية، أو التي لا تتجاوز كلفتها القصوى 20٪ من مبلغ المعاش.

كل هذه الأهداف، عامة وخاصة، يجب أن تشكل أساس نشاطنا النقابي والسياسي في الدول العربية، ويجب تنظيم العمل النقابي من أجل تحقيق هذه الأهداف.

3. اقتراح عمل لتنسيقيّة اتحادات نقابات وجمعيات المتقاعدين في البلدان العربيّة (CUSARPA)

نشهد حاليًا عملية متسارعة لتدهور ظروف المعيشة والعمل، فضلاً عن فقدان الحقوق والحريات لجميع العمال والشعوب. لهذا الغرض، تستخدم الرأسمالية الدولية والإمبريالية والإقطاعية جميع أنواع الأدوات، سواء كانت قانونية أم غير قانونية، بما في ذلك المساعدين القانونيين. لقد قرروا، كما فعلوا دائمًا، أن الأزمة الناجمة عن نموذجهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أي الرأسمالية، تجعل العمال والطبقات الشعبية يدفعون ثمنها، كل ذلك لإنقاذ جزء ضئيل من الرأسمالية التي هي الأوليغارشية المالية الدولية وتداعياتها الوطنية. وأدت السياسات التي انتهجتها حكومات الأوليغارشية الدولية وشركائها إلى هذه الحالة الاجتماعية الطارئة، لذلك، فإننا نتحدث عن النضال والتعبئة، كعناصر أساسية للتحول الاجتماعي، في مواجهة إملاءات رأس المال.

ما زلنا نعارض السياسات النقابية للتشاور الاجتماعي، ممثلة في النقابات العمالية المنظمة في CSI (الاتحاد الدولي لنقابات العمال)، والمنظمات ذات الصلة التي خانت لسنوات مثل هذه النتائج الكارثية لغالبية السكان، ولا سيما من خلال توقيع المواثيق الاجتماعية مع الحكومات وأصحاب العمل (تذكر الاتفاقية الموقعة في إسبانيا في يناير 2011 بين الاتحادات الأوروبية CCOO و UGT و PSOE التي أدت إلى تأخير سن التقاعد إلى 67 وخفض المبلغ المدفوع للمتقاعدين بأكثر من 30٪).

نحن نعارض زيادة الضرائب على الطبقة العاملة وأصحاب الدخل المحدود، والمتقاعدين وأصحاب المعاشات بشكل خاص، الذين يخصص دخلهم الكامل لاستهلاك المواد الغذائية الأساسية، مما يترك الأثرياء جدا معفيين أو شبه معفين من الضرائب.

نطالب بإلغاء جميع المراسيم والقوانين (التي تنشأ إصلاحات قوانين العمل وتخفيض الأجور، التخفيضات في الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والتدابير الضريبية وانتهاك حقوق المهاجرين ...) لأنها تؤدي إلى تقويض حقوق وحريات الطبقة العاملة والمجتمع ككل، وتستفيد فقط القوى الاقتصادية.

نحن نعتبر أن الدفاع الواضح عن الخدمات العامة فقط هو ضمان للحفاظ على حقوق المواطنين.

نطالب بتحديد حد أقصى للمعاش الأساسي للمعاشات الفاضحة لقادة الشركات متعددة الجنسيات أو عبر الشركات الوطنية التي تنهب الشركات والدول.

إننا نطالب بالفصل التام والجذري بين المؤسسات الدينيّة والدول، بحيث تخصص المبالغ الهائلة المخصصة لتمويل هذه المؤسسات في جميع جوانبها للخدمات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية.

نحن نرفض رفضًا قاطعًا الإجراءات القمعية التي يتم تنفيذها بشكل متزايد ضد النشطاء الاجتماعيين والنقابيين الذين يعارضون الإجراءات الحكومية.

لكل هذا، يجب أن يركز نضالنا النقابي والسياسي اليومي، وبالتالي عملنا النقابي ذو الأولوية، على النقاط الملموسة التالية:

- قانون التبعية أو كما نريد تسميته والذي يضمن التغطية الكاملة لجميع احتياجات السكان الذين يواجهون مشاكل على اختلاف أنواعها (نفسية، اقتصادية، تنقل ... إلخ).

-قانون الضمان الذي يضمن المعاشات التقاعدية والمزايا الاجتماعية بشكل كامل.

- معاشات تقاعدية كريمة وكافية مع فجوة في الأجور من 1 إلى 3 على الأكثر

- الكفاح من أجل معاشات تقاعدية دنيا أعلى من مؤشر أسعار المستهلك الذي تم تقييمه من قبل النقابات) لإعادة تقييمها، لأننا نفترض أنها في الغالبية العظمى غير كافية أو غير موجودة.

- الحق في السكن. نضمن من خلال كفاحنا أن جميع السكان الذين يعانون من مشاكل في الحركة والذين يعيشون في سكن بدون تدفئة أو مصاعد لديهم سكن لائق.

- تحقيق خروج جميع أصحاب المعاشات والمتقاعدين الفقراء منهم.

- كافح بكل الوسائل الفكرة التي طورتها الرأسمالية الحالية بأن معاشات التقاعد العامة في خطر. الهدف الوحيد لهذه السياسة هو خصخصة معاشات التقاعد القائمة والمعاشات المستقبلية. بهذا المعنى، يجب إبلاغ المواطنين على نطاق واسع بأن المعاشات التقاعدية التي تم التعاقد عليها مع صندوق خاص، لم تختفِ فحسب، بل أيضًا إنّ صناديق المعاشات التقاعدية هذه قد فقدت قوتها الشرائية. لذلك، من حيث الاستثمار فهي خراب حقيقي.

- منع التخفيضات في جميع الأحوال على معاشات الأرامل والأيتام.

- خلق عدد من أجهزة الإعلام والدعاية الضرورية والممكنة، بهدف خوض المعركة الأيديولوجية، وتعميم مقترحاتنا على نطاق واسع.

- للمساواة في الحقوق للمهاجرين.

- محاربة الإقصاء الاجتماعي والفقر، وتأمين الحصول على الطعام ومياه الشرب والأدوية للجميع إلخ...

كل هذه الأهداف والنضالات المرتبطة بتحقيقها لا يمكن أن تتحقق دون ربط المتقاعدين وأصحاب المعاشات بها بشكل واضح وقوي وحاسم، في الجانب السياسي والتنظيمي للنقابات الطبقية على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الوطني. المستوى القاري والدولي؛ النقابية اليوم ممثلة حصريًا من قبل الاتحاد العالمي لنقابات العمال (FSM).

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المشاكل الخطيرة، لم يتم إحراز تقدم في التنسيق وتحسين الاتصالات مع المنظمات والتجمعات في كل دولة عربية، مما يسمح لنا بتنظيم المزيد من الأحداث وتحسين الجودة على المستوى الدولي، لزيادة الحضور العام. لنقابة أصحاب المعاشات والمتقاعدين (UIS ل PeR) بالاتحاد العالمي لنقابات العمال (FSM) في الدول العربية. هذا هو السبب في أن تحقيق مطالباتنا كمتقاعدين دوليين ومن الدول العربية، ونشرها على نطاق واسع والنضال من أجل تحقيقها، يعد أمرًا أساسيًا في عملنا كمتقاعدين دوليين من الدول العربية. إن التذكير بمطالبنا، بشكل عام وخاص، مهمة يمكن تلخيصها بشكل ملموس على النحو التالي:

- النضال ضد الرأسمالية (في مرحلتها الإمبريالية، التي في حالة أوروبا تعمل في إفريقيا والدول العربية)، ضد الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، والأدوات والمنظمات ضد العمال والمتقاعدين.

- الرفض التام ومحاربة جميع أنظمة التقاعد الخاصة. المال العام، والمكاسب التي يتم الحصول عليها من خلال المفاوضة الجماعية للمعاشات العامة.

- صرف المعاشات على أساس أفضل سنة عمل وبنسبة 100٪ من الراتب

- إلغاء IRG أو IGB في الدول التي تطبق فيها

- توحيد جميع صناديق التقاعد في الدول التي يوجد فيها عدة صناديق.

- مواصلات عامة مجانية

- يجب تضمين كافة أنظمة المعاشات العامة وضمانها (محمية) في الدساتير، وفي حالة النقص في الموازنات العامة للدول العربية.

- يجب أن يعود الحد الأقصى لسن التقاعد إلى 60 سنة وأن يكون 50 سنة للعاملين في المهن عالية الخطورة..

- ربط معاشات التقاعد حسب رواتب العاملين لتلافي أي تفاوت بين الرواتب الحالية والمستقبلية

- التقاعد المبكر لجميع العاملين الذين قضوا 25 سنة في العمل حتى لو كانوا غير قادرين على المساهمة.

- سيحصل جميع العمال على حد أدنى من المعاش التقاعدي، يتم تحديده في كل بلد، ولكن لا يقل أبدًا عن الحد الأدنى لأجر المهنيين في كل بلد.

- إعادة التقييم التلقائي للمعاشات السنوية على أساس التضخم الحقيقي الذي يشمل عناصر الحياة الكريمة ولا يضعف القوة الشرائية للمتقاعدين وأصحاب المعاشات.

- القضاء على الفارق بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالمبلغ الواجب تحصيله.

- بالإضافة إلى الدفع الإجباري للمعاشات التقاعدية، سيتم وضع قانون التبعية، والذي سيشمل الحق في الاستفادة من جميع أنواع المساعدة الشخصية، العامة والمجانية، بما في ذلك المساكن العامة الجيدة.

- ضمان الحصول على الضروريات الأساسية لحياة كريمة (طاقة، ماء، نقل).

- حقوق الإنسان الكاملة والفعالة: الحق في الحياة، والموت بكرامة، والحرية، والعمل، والصحة، والسكن، والثقافة، إلخ.

- أن التوجيه المجتمعي الذي يؤسس معاشات التقاعد على متوسط العمر المتوقع غير دقيق، ويحق للعمال، في عصر التكنولوجيا المزدهرة، أن يعيشوا أطول، مع معاشات تقاعدية ومزايا ورعاية صحية لائقة، وأن يعيشوا بحرية دون كابوس استغلال الشركات وقمعها، والراحة والتخلص من وقتهم كما يحلو لهم. يجب أن تسمح الزيادة في الإنتاجية، التي ولّدتها التقنيات الجديدة (بما في ذلك الروبوتات) وما زالت تولد، بتقليل وقت العمل الأسبوعي وكذلك في عدد السنوات التي يقضيها في العمل. بهذه الطريقة فقط سيتم منع أرباب العمل الاستغلاليين من أن يكونوا وحدهم من يستفيدون من تقدم الإنسانية.

- يجب أن يكون تمويل الضمان الاجتماعي من مسؤولية الدولة وأصحاب العمل، ولا سيما رأس المال الضخم الذي، في النظام الرأسمالي، هو الذي يساهم بأقل قدر من الإيرادات الضريبية

- أن يتم توفير أموال محددة وكافية للبحث في الأمراض الخطيرة مثل السرطان وأمراض القلب والإيدز وCOVID-19 غيرها من الأمراض التي تؤثر بشكل خاص على المتقاعدين والمتقاعدين.

-التأكد من تمويل منظمة الصحة العالمية بشكل صحيح.

- للجميع: لقاحات مجانية، وجميع الأدوية والعلاجات الحالية الموجودة

- الجمع بين جميع المستويات الصحية وتطويرها (الوقاية والرعاية الأولية والتخصصية والمستشفى).

- إنشاء دور للمسنين، ومؤسسات للمعاقين بشدة، وللمصابين بأمراض عقلية، حصرية عامة ومجانية، مع عدد كافٍ من الموظفين والمعدات.

- يجب أن يستفيد أي عامل أو عاطل من العمل من الضمان الاجتماعي. لا ينبغيلنا اعتبار نظام الضمان الاجتماعي تكلفة. يجب تخفيض سن التقاعد وبشكل أكبر بالنسبة للنساء. والدولة التي تحرم العاطلين عن العمل، يجب أن تدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، بما في ذلك المعاشات التقاعدية.

- عرض ترويجي بنسبة 50٪ على أي تذكرة طيران لأي رحلة خارجية على رحلات الخطوط الجوية المحلية

- تمويل صناديق التقاعد عن طريق فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات التي تكسب مليارات الدولارات على خلفية استغلال ثروات الدول.

- توحيد صناديق التقاعد

لتلبية هذه المطالب العادلة، هناك ما يكفي من الأموال والموارد التي أنشأتها الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، يكفي إلغاء النفقات العسكرية لوضع حد للرأسمالية الاستغلالية واللاإنسانية وغير المبالية التي تزيد كل عام من التركيز. من الثروة في أيدي قلة (يمتلك أغنى 1٪ من البشر 45٪ من الثروة العالمية، بينما يمتلك أفقر 90٪ 20٪ فقط منها؛ 7 أشخاص، الأكثر ثراءً، يمتلكون أموالاً أكثر من أفقر 3500 مليون شخص، وهذا الوضع غير مقبول.

نعتقد أن هذه العملية هي شرط أساسي لتوحيد وتقوية الحركة العمالية الشعبية في كل بلد وعلى الصعيد الدولي، في مواجهة المشاكل المشتركة التي يوجهها العمال والمتقاعدون على حد سواء، الذين، على الرغم من أنهم لا يعملون أكثر، لا يفعلون ذلك. يفقدون انتمائهم الطبقي، ولا روحهم القتالية، كما يمكن رؤيته والتحقق منه حيث توجد حركة للمتقاعدين وأصحاب المعاشات.

عاش كفاح المتقاعدين وأصحاب المعاشات الدوال العربية من أجل حقوقهم!